Warith Scientific Journal

استخدام النماذج الاحصائية الحديثة في قياس وتحليل واقع الاقتصاد العراقي والتنبؤ بتوجهاته المستقبلية

Using modern statistical models to measure and analyze the reality of the Iraqi economy and predict its future trends

المعتز ستار نوري العبودي
Al-Moataz Star Nouri Al-Aboudi
ديوان الرقابة المالية الاتحادي/ بابل/ العراق
almoatz867@gmail.com

م . م ختام حاتم حمود الجبوري
Khitam hatim hamuwd
كلية الامام الكاظم / بابل/ العراق
Finbabel9@alkadhum-

م.د. محمد محسن بديوي
M.D. Muhammad Mohsen Badawy
مديرية تربية بابل

المستخلص :-
يهدف هذا البحث الى (فهم العوامل التي تؤثر على نمو الاقتصاد العراقي وذلك من خلال استخدام النماذج الاحصائية لتحديد العوامل التي تؤثر على نمو الاقتصاد العراقي مثل (أسعار النفط الخام ، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفاق الحكومي ، الإيرادات العامة ، الناتج المحلي الإجمالي ، التنبؤ بتوجهات الاقتصاد العراقي المستقبلية من خلال استخدام النماذج الاحصائية للتنبؤ بتوجهات الاقتصاد العراقي المستقبلية) .
اما المنهجية المتبعة في هذا البحث فهي استخدام الأسلوب النظري التحليلي بالإضافة الى استخدام النماذج الإحصائية مثل نموذج (سببية كرانجر) من اجل قياسي وتحليل العلاقة بين متغيرات النموذج القياسي، كما سيتم استخدام دوال استجابة النبضة من اجل التنبؤ بهذه المتغيرات الاقتصادية .
وتوصل البحث الى استنتاجات عديدة أهمها (أظهرت نتائج نموذج سببية كرانجر بان جميع المتغيرات المستقلة (أسعار النفط ، الإيرادات العامة ، النفقات العامة ، الاستثمار الأجنبي المباشر) لم تؤثر على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) في العراق خلال مدة الدراسة وذلك لان قيم (Prob) ظهرت جميعها بمقدار اكبر من (0.05) وهي غير معنوية ، وهذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة السابقة الذكر هي غير مؤثرة على المتغيرات التابعة .
كما وأوصى البحث بمجموعة توصيات واهمها (جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالذات في القطاع الزراعي والصناعي ، وبالتالي ضمان تطوير هذه القطاعات الاقتصادية في العراق وبالتالي سينعكس على حصول نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي) .
الكلمات المفتاحية :- إيرادات ، استثمار، نفقات، نفط ، ناتج محلي

Abstract: -
This research aims to (understand the factor that affects the Iraqi economic growth, through the use of statistical analyzes of the factors that affect the growth of the Iraqi economy, such as (crude oil prices, foreign direct investment, government spending, public profit, local result, predicting future trends of the Iraqi economy). By using statistical reports to predict the future expectations of the Iraqi economy).
The methodology followed in this research is the use of the analytical theoretical method in addition to the use of statistical models such as the (Cranger causality) model in order to measure and analyze the relationship between the variables of the standard model. Impulse response functions will also be used in order to predict these economic variables.
The research reached several conclusions, the most important of which is (the results of the Kranger causality model showed that all independent variables (oil prices, public revenues, public expenditures, foreign direct investment) did not affect the dependent variable (Gross Domestic Product) in Iraq during the study period, because the values of (Prob All of them appeared at an amount greater than (0.05) and are not significant, and this indicates that the aforementioned independent variables are not influencing the dependent variables.
The research also recommended a set of recommendations, the most important of which is (attracting foreign direct investment, especially in the agricultural and industrial sectors, and thus ensuring the development of these economic sectors in Iraq, which will therefore be reflected in real growth in the gross domestic product).
Keywords: revenues, investment, expenditures, oil, domestic product

المقدمة

يواجه الاقتصاد العراقي العديد من التحديات، مثل اعتمادية كبيرة على النفط، ونقص في البنى التحتية، وعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة الى على انعدام التخطيط في اغلب مفاصل الحياة الاقتصادية ، فضلاً عن عدم رشادة السياسة المالية العراقية والتي توجه (80%) من انفاقها العام للأنفاق الجاري، ولا توجه سوى (20%) او اقل للأنفاق الاستثماري .

كل تلك الأمور أعلاه أدت الى ان يكون الاقتصاد العراقي مشوهاً في اغلب مفاصله، وهذا الأمور يعني حدوث تضارب ما بين أدوات السياسات المختلفة (المالية ، النقدية ، التجارية) عن استخدامها لهذه الأدوات من اجل معالجة وضع او حاله معينة داخل هذا الاقتصاد ، وبالتالي ضياع اغلب الحلول قصيرة الاجل وطويلة الاجل من اجل النهوض بهذا الاقتصاد، فضلاً عن صعوبة وضع خطة معينة من اجل معالجة مشاكل الاقتصاد العراقي .

وبالتالي ويمكن استخدام النماذج الاحصائية الحديثة لفهم هذه التحديات بشكل أفضل، وتحديد أفضل السبل لتحسين الاقتصاد، بالإضافة الى التنبؤ بتوجهاته المستقبلية من اجل الوقوف على اهم المخاطر المستقبلية التي يمكن ان يوجهها هذا الاقتصاد ومحاولة وضع الحلول لها .

اهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

1. فهم العوامل التي تؤثر على نمو الاقتصاد العراقي:
   - سيتم استخدام النماذج الاحصائية لتحديد العوامل التي تؤثر على نمو الاقتصاد العراقي، مثل:
     - أسعار النفط العالمية.
     - الاستثمار الأجنبي المباشر.
     - الإنفاق الحكومي.
     - الإيرادات العامة
     - الناتج المحلي الإجمالي .
2. التنبؤ بتوجهات الاقتصاد العراقي المستقبلية:
   - سيتم استخدام النماذج الاحصائية للتنبؤ بتوجهات الاقتصاد العراقي المستقبلية، مثل:
     - نمو الناتج المحلي الإجمالي.
     - الإيرادات العامة .
     - النفقات العامة .
     - الاستثمار الأجنبي المباشر .
     - أسعار النفط الخام العالمي .

مشكلة البحث :-

ينطلق البحث من مجموعة من المشاكل التي يواجهه الاقتصاد العراقي وهي :-

1. اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية (الريعية) .
2. عدم الاستقرار الأمني والسياسي .
3. عدم توجيه سياسته المالية بشكل صحيح .
4. عدم توفر اغلب البيانات الدقيقة للأنشطة الاقتصادية .

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها (ان استخدام النماذج الاحصائية الحديثة سيؤثر بشكل إيجابي في التغلب على التحديات التي يوجهها الاقتصاد العراقي، وتحسين مستويات المعيشة في العراق) .

وتنبثق من الفرضية أعلاه مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي :

- ان استخدام النماذج الاحصائية الحديثة سيؤدي الى فهم العوامل التي تؤثر على نمو الاقتصاد العراقي بشكل أفضل.
- ان استخدام النماذج الاحصائية الحديثة سيساعد على التنبؤ بتوجهات الاقتصاد العراقي المستقبلية.
- ان استخدام النماذج الاحصائية الحديثة سيؤدي الى تحديد أفضل السبل لتحسين الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث :-

سيتم استخدام الأسلوب النظري التحليلي بالإضافة الى استخدام النماذج الإحصائية مثل نموذج (سببية كرانجر) من اجل قياسي وتحليل العلاقة بين متغيرات النموذج القياسي، كما سيتم استخدام دوال استجابة النبضة من اجل التنبؤ بهذه المتغيرات الاقتصادية

الحدود الزمانية والمكانية للبحث :-

1. الحدود المكانية :- الاقتصاد العراقي .
2. الحدود المكانية :- المدة (2004-2022) .

المبحث الاول
واقع الاقتصاد العراقي
(1-2) واقع الاقتصاد العراقي

ان البحث في ملامح الاقتصاد العراقي يتطلب جهوداً لاتقتصر على الاقتصاد فحسب، بل انه يستدعي بحثاً في حقلي السياسة والمجتمع، والوقائع تشير الى ان العراق لم يعش يوماً كدولة مؤسسات عصرية، فأنظمة الحكم كانت عبارة عن كيانات بلا مؤسسات حقيقية.

ونلاحظ أنَّ الحقب التي مر بها الاقتصاد العراقي، ابتداءً من 1990-2002 تعطي انطباعاً بأنه اقتصادٌ تابعٌ في تحولاته الى التحولات التي تحدث في شكل النظام السياسي وفي طبيعة الحكومة والدولة بصفة خاصة، وخلال المراحل السابقة ساد نموذج الدولة المركزية التي انتقلت من خلال عمليات مشوهة وسريعة وغير مدروسة من الانماط الزراعية الى الانماط الصناعية، فبدلاً من ان يقوم المجتمع المدني ببناء الدولة، قامت الدولة بإنشاء المجتمع المدني وهذا هو الخطأ في الاطار المؤسساتي للدولة العراقية، وذلك بسبب انعدام دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، مما يعني ان المجتمع العراقي مازال قيد التشكيل ويعاني ضعفاً وهشاشةً في الممارسة الفعلية.

فالسياسات التي اتبعت منذ تأسيس الدولة العراقية تأرجحت بين الليبرالية والمركزية، مما افضى الى تلكؤ السياسات الحكومية ومن ثَمَّ ادى الى تعميق حالة التخلف بكل اشكالة، وان التحول الاساسي في الاقتصاد العراقي حدث بعد اكتشاف النفط في عام 1927 لتهيمن الريعية على الاقتصاد وتكون صفة ملازمة للاختلالات الهيكلية، اذ سيطر النفط على هيكل التجارة الخارجية وساهم بأكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي والمصدر الاساس في تمويل الموازنة العامة للدولة، على الرغم من تدخل الدولة في المناخ القانوني لعمل السوق الليبرالية، وتحديد قنوات اتصال الدولة مع السوق وفق النموذج الريعي_ الليبرالي (التقرير الاستراتيجي العراقي، 2008، ص270-271) .

وفيما يخص الفترة التي تبدأ من عام 2003-2015 اخذت سلطة الائتلاف المؤقت في رسم الأطر القانونية لاندماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، ومن ثم رسم مسارات السياسة الاقتصادية في محاورها المختلفة، وتسهيل اندماجها بأسواق العالم، اذ ان الظروف التي حصلت بعد عام 2003 التي مر بها العراق فرضت التحول في طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي من النظام المركزي القائم على هيمنة الدولة الى نظام قائم على فلسفة الحرية الاقتصادية ويؤمن بقوى السوق وآلياته، ويمثل الاداة الجوهرية للإصلاح الاقتصادي الذي اسند بالتشريعات القانونية، الا ان واقع الحال لا يشير الى وضوح الرؤيا، حيث ازداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق السياسة المالية التوسعية على نحوٍ كبير منذ التغيير، وبذلك ابتعدت عن الدور التصحيحي المفترض القيام به.

تبعاً لذلك اصبح صانعو القرار ازاء مشكلة من تبني وجهة النظر الليبرالية الجديدة والمتبعة في الدول المتقدمة، التي تدعو الى توقف نشاط الدولة الاقتصادي وترك زمام الامور الى القطاع الخاص على نحوٍ كامل، ولكن المشكلة تكمن في ان القطاع الخاص العراقي غير مؤهل وغير قادر على تحمل المسؤولية في ادارة دفة الاقتصاد، اذ يرى المناصرون لهذا الرأي بأن الاستثمار الاجنبي هو البديل والقادر على ادخال التكنولوجيا والاساليب الحديثة في الانتاج والنهوض بالاقتصاد، وهذا يعني في حالة عدم دخول الاستثمار الاجنبي لأي سبب كان واستمرار الطابع الريعي والاعتماد على الايرادات النفطية في المجال الانتاجي وعلى الاستيرادات في تغطية سلة الغذاء، في حين يرى اخرون ان التوجه نحو الحرية الاقتصادية خطر يجب تفاديه عن طريق التمسك بالقطاع العام، اذ ان البلد ازاء صراع بين القطاع العام والخاص، ولابد ان يبنى الاصلاح على قاعدة التعايش بين القطاعين العام والخاص، على نحوٍ ان تكون الهيمنة للقطاع الخاص مع عدم تجاهل القطاع العام، وهذا الامر يتطلب نمو القطاع الخاص والقضاء على علاقات الانتاج المعرقلة للنمو وبناء علاقات الانتاج الرأسمالية مع الحد من تركز الاحتكارات الكبيرة التي تدمر التوازن الاجتماعي، ومن المهم ان لاينظر الى القطاع الخاص على انه بديل تام لدور الدولة (التقرير الاستراتيجي العراقي ، 2009، ص219- 220) .

لقد تبنى العراق بعد التحول السياسي الذي حدث في عام2003 سياسات اقتصادية غير واضحة ادت الى تدمير هيكل الاقتصاد ومؤسساته وضعف القوانين وعدم تطبيق الموجود منها للحفاظ على البنية الاقتصادية للبلد، وسعى الى تأسيس قواعد اقتصادية وتشريعية مهمة تعمل وفق آليات نظام السوق، اذ ساعدت على تحسين تجارة العراق الخارجية وبعد رفع العقوبات الاقتصادية التي دامت اكثر من عقد من الزمن، ادت الى تهميش العراق على خريطة النظام الاقتصادي العالمي، وحرمانه من فرص الاستثمار والتقدم والتنمية والمعرفة التكنولوجية، التي كان ينبغي ان تعينه على مواجهة المستجدات والتطورات السريعة، التي حصلت للسوق الدولية وتغير قدراتها التنافسية.

وعلى هذا الاساس ظل العراق يعاني من ارث انعزاله عن محيطه الدولي، وفي خضم عالم اجتاحته تيارات اندماج شركاته وتحرير اسواقه وتكاملها ولا سيما المالية منها، وسيادة المذهب الليبرالي الجديد الذي اقتضى تحولات اقتصادية في مجال المعلوماتية والخدمات المالية، تتماشى وأهمية النشاط الانتاجي عبر الدور الذي اخذت تؤديه الشركات المتعددة الجنسية، وازدياد الميزة التنافسية للمنتجات التي بدأت تولدها اسواق العالم المتقدم، وفي خضم هذه التبدلات في الفضاء التجاري والمالي والدولي، انتقل العراق الى مستويات تنظيمية مهمة في التحول الى اقتصاد السوق ، لكسر آثار عزلته الدولية عبر الانخراط في مساحة قوية من الليبرالية الاقتصادية، التي تركزت في تحرير مجالات تجارة العراق الخارجية من السلع والخدمات وسبل تمويلها، على الرغم من تقلب او غموض تنظيمها، وكذلك مجالات التقدم الحاصل في الخدمات المالية وتحسين بيئة الاستثمار الاجنبي عن طريق تشريع قانوني المصارف والاستثمار وتعديل قانون

الشركات، بما يسمح للمصارف الاجنبية العمل في العراق ويسمح بانتقال رؤوس الاموال ، وعلى نحو يخدم انفتاح العراق على العالم في ظل اقتصاد ريعي مركزي يصعب فيه تفهم ليبرالية السوق، الا ان كل ذلك لا يكفي لوضع العراق على مسار المنافسة الاقتصادية الدولية، اذ مازال هناك الكثير من النصوص التشريعية المعرقلة للحرية الاقتصادية ونشاط السوق التي يقتضي تعديلها لكي يتمكن العراق من الاندماج في التجارة والاستثمار الدولي، وانضمامه الى منظمة التجارة العالمية عام 2004 بصفة مراقب دولي دليل على دخوله ضمن الاقتصاد العالمي (التقرير الاستراتيجي العراقي ، 2011- 2013 ، ص263-264) .

ان التغيرات التي طرأت على مجمل الحياة بعد احداث 2003 التي مر بها العراق والتي فرضت على متخذي القرار اجراء المراجعة والتحليل واعادة النظر بالسياسات المتبعة تفادياً لتكرار المشاكل، وخاصة الجانب الاقتصادي كونه الاكثر تأثراً بالتطورات الجديدة سواء أكانت الداخلية أم الخارجية وهذا مايقتضي الحاجة للشروع بعملية الاصلاح الاقتصادي التي تستلزم توفير الاسس والمقدمات الموضوعية، التي تشكل القاعدة الاساس للانطلاق بعملية الاصلاح، على نحوٍ يستهدف تعبئة الموارد واعادة تخصيصها لضمان احتياجات الاجيال الحالية والمستقبلية.

ويتطلب الاقتصاد العراقي اصلاحاً في اطار خطة علمية على نحوٍ بشكل دقيق وان تكون كلاً لا يتجزأ من اصلاح شامل يمتد الى الجانب الاجتماعي والسياسي في اطار عملية تكاملية، وهذه العملية تتطلب ازالة القيود والعقبات التي تقف ازاء التحول في طبيعة النظام الاقتصادي وفلسفته، تبدأ من اعادة صياغة دور الدولة الى اتباع حزمة من السياسات الاقتصادية التي تؤدي الى ضبط المتغيرات الاقتصادية الكلية بغية الوصول الى وضع مقبول للتوازن.

وتعتمد سياسة الاصلاح في العراق نتيجة للمشكلات التي مر بها الاقتصاد العراقي، التي افرزت اثارها السلبية على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية على اتباع سياستين، اما ان تقوم باتباع سياسة الاصلاح الداخلي وتحمل اثار المديونية التي تتفاوت التقديرات بشأنها، او اتباع سياسة الاصلاح بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وهذا ما تم بالفعل، لكن المسألة الاهم في سياسة الاصلاح الاقتصادي هي التأكيد على البعد الاجتماعي وعدم اهماله لهذه السياسات من تكاليف اجتماعية تلقي بكاهلها على المواطنين، الا ان الدمار الذي لحق بالعراق تجاوز الجانب الاقتصادي ليشمل كل جوانب الحياة، وهذا يستوجب القيام بعملية اصلاحية شاملة على نحوٍ ينسجم مع البيئة الاقتصادية الجديدة، ويأخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي تحصل في اسعار النفط، وان الاصلاح الاقتصادي يتطلب اعطاء صورة موجزة عن واقع الاقتصاد العراقي لغرض تبني سياسة اصلاحية شاملة (التقرير الاستراتيجي العراقي ، 2010-2011، ص214- 215)

.

لقد أدت الأزمات (الحروب والحصار والاحتلال) في العراق الى نتائج خطيرة ألقت في ظلالها على المجتمع العراقي، ولعل أخطر تلك الآثار بث التضخم في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية ، وبسبب أستمرار الأزمات مدة طويلة كانت اثارها بنيوية على المجتمع العراقي،بمعنى أنها تمأسست وترسخت في عمق الممارسة اليومية الأجتماعية بحيث حازت الياتها على الأعتراف الأجتماعي وتغلغلت في الحس الجمعي للناس (مصطفى ، 2011، ص89) . اذ ان الاحتلال حرك في المجتمع العراقي ما أسماه العالم (نيل سملزر) عوامل التهيئة البنائية أو المفضية الى التوتر البنيوي والتي كسرت روتينية الفعل الأجتماعي وتواتره وأنتظامه وحولته الى سلوك جمعي أتسم بالعنف وأسفر عن كلف أجتماعية عالية. فصورة المشهد العراقي اليوم تمثلت بأزمة هي نتاج لأسباب قد أخذت مأخذاً من بنية ونسيج وأواصر هذا المجتمع ، أذ تمثلت أزمة العراق بتبعثر وأغتراب قيمي وأستلاب ثقافي جاء كنتيجة واضحة لما مر به هذا المجتمع من أزمات خانقة والتي قد جعلت منه أن لم نكن نبالغ بقايا مجتمع يحاول الوثوب والنهوض من جديد (محمد ، مجلة النبأ ، www.Annabaa.org) .

أن هذه المحنة ليست محنة شعب حكم بأنظمة أستبدادية – أبوية – ذكورية فحسب بل هي محنة شعب ممزق ومنقسم على نفسه،تجاوز وضعه كل معقول وممكن، كما أن هذه المحنه ليست محنة وطن فقير أو متخلف فالعراق كما هو واضح غني بموارده الطبيعية وثرواته البشرية وامكاناته المادية والمعنوية،فضلاً عن أمتلاكه لتاريخ ثقافي وحضاري وتراث عربي – اسلامي وما يتمتع به من ثروات وخيرات اخرى (الحيدري ، 2003، ص347-347) .وازاء هذا الواقع الاجتماعي المأزوم لتضيف مشكلة البطالة بأثارها ونتائجها مزيداً من التوتر الاجتماعي بين الشرائح الأجتماعية ومصدراً اخر يرفد مصادر الأزمات بين المجتمع والسلطة الحاكمة وحاضنة رخوة لتفريخ صفحات من العنف والتطرف والأرهاب . وقد استفحلت هذه المشكلة منذ ثمانينات القرن الماضي اثر تزايد اعتماد العراق على قطاع النفط ، والتوسع غير المخطط لقطاع الخدمات غير المنتجة كالزراعة والصناعة ، وأهمال الأستثمار الأنتاجي في النشاطات المدينة وتزايد سيطرة النخبة الحاكمة على مؤسسات الدولة وتسريح مايقرب من مليون مجند عقب انتهاء الحرب العراقية الايرانية ، ليدخلوا سوق العمل من دون مهارات تؤهلهم للحصول على عمل ذي دخل مجز، وتفاقمت هذه المشكلة في ظل الحصار الأقتصادي (1990-2003) وتدهور مجمل الأوضاع الأقتصادية والأجتماعية وتراجع مستويات المعيشة وتزايد معدلات البطالة والفقر بفعل الحصار (كاظم، 2011، ص11) .

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 واجه الاقتصاد العراقي أزمة جديدة تضاف الى أزماته السابقة من تدمير للبنى التحتية وتوقف مشاريع التنمية والتحجر الذي اصاب القطاعيين العام والخاص بفعل التركة الثقيلة من السياسات السابقة نتيجة لأقتحام البلد في حروب عبثية أنهكت وشلت عجلة الأقتصاد مع فوضى أمنية عارمة خيمت على قطاعات البلد الأمر الذي عطل الخدمات العامة مما أدى الى تراجع الأنتاج المحلي .

(2-2) الملامح العامة للاقتصاد العراقي

ينفرد العراق عن سائر الدول العربية، بأنه يمتلك قاعدة غنية ومتنوعة من الموارد، فهو يمثل ثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط الخام، ولديه من الموارد المائية ما يجعله بمنأى عن مخاطر الشحة المائية، كما أن قوته العاملة الوطنية تشمل حوالي أكثر من خمسة ملايين شخص، وهي تفوق بكثير الموارد الموجودة في أي من البلدان العربية ، وبالرغم من سجل التدهور في المؤشرات الاقتصادية المادية والبشرية ، غير أنه من الممكن لمجموع هذه الموارد، خلال مدة من الزمن، أن تمكن العراق من استعادة مكانته السابقة كبلد من فئة الدخل المتوسط، إلاّ أن بلوغ هذه الهدف يقتضي تحقيق تحول على ثلاثة مستويات هي (التقرير الاستراتيجي ، 2008 ، ص266) :-

- الإنتقال من حالة النزاع الى إعادة التأهيل.
- الإنتقال من اقتصاد مغلق تسيطر عليه الدولة الى اقتصاد حر موجّه نحو النمو.
- الإنتقال من اعتماد مفرط على النفط الى اقتصاد متنوع.

لم يشهد الاقتصاد العراقي أيّ عملية تنمية حقيقية قبل عام 1950 فقد كان العراق بلدا زراعيا تساهم فيه الزراعة بأكثر من 30% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة سكان الريف يشكل 70%، وأخذت الدولة على عاتقها مسيرة البناء التي اقتصرت على هذا القطاع، أما القطاعات الأخرى فقد كانت هامشية وذلك يعود الى عدم توفر رؤوس الأموال اللازمة للقيام بعملية التنمية، وبعد اكتشاف النفط وزيادة ايراداته خصصت الدولة كافة ايراداتها من النفط لتمويل عملية التنمية، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي إعتماداً كلياً على القطاع النفطي إذ يكّون (95%) من إجمالي دخل العراق، لذلك فقد اتسم الاقتصاد العراقي بسمات الاقتصادات النفطية بوصفه بلد نفطي بلغ الاحتياطي المؤكد* منه 112 مليار برميل والتي تشمل الآتي:-

- ❖ اقتصاد أحادي الجانب يكون فيه النشاط النفطي العامل الرئيس في تحريك الاقتصاد وهو مصدر النمو الاقتصادي (تمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة).
- ❖ يمتلك هيكل انتاجي ضعيف (غير مرن) وعليه فقد أصبح الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن التذبذبات الحاصلة في أسعار النفط العالمية.
- ❖ الاختلالات الهيكلية بسبب مصادرة القرار الاقتصادي على حساب القرار السياسي على الرغم مما يمتلكه العراق من ثروات وموارد مادية وبشرية.
- ❖ السياسات الاقتصادية المركزية مما جعل النشاط الاقتصادي مرهونا بالفعاليات الحكومية والتي لم تستطع الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي مع ضعف دور القطاع الخاص في الساحة الاقتصادية، الأمر الذي انعكس في عدم تحقيق التوازن الاقتصادي.
- ❖ التدني الواضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خارج القطاع النفطي.

لقد تسببت السياسات الاقتصادية السابقة في فشل مباشر في النهوض بالبنية التحتية في البلاد، لذلك فهنالك ضرورة ملحة بتبني فلسفة التحول الى اقتصاد السوق بعد أن أثبت نظام التخطيط والإدارة المركزية اخفاقه في تحقيق الأهداف التي أنيطت به (محمد ، 2011، ص3) .

وعودا على بدء فقد شهدت الدولة العراقية عدة أدوار اقتصادية، تمثل الدور الاقتصادي الذي لعبته الدولة منذ تأسيسها وحتى عام 1958 بالدور التنظيمي، وبعد هذا التاريخ بدأ الدور الإنمائي يأخذ مداه إذ إن الدولة باتت تعد النشاط الاقتصادي جزءا أساسيا من مهامها، فبدأت بوضع الخطط الاقتصادية بمختلف مستوياتها، وأصبح القطاع العام يتسع حتى وصل الى امتلاك المؤسسات، والمنشآت الانتاجية في ميادين الصناعة والزراعة والخدمات وأضحى التدخل أكثر إبان مدة السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي.

لم تدم طويلا هذه السلوكيات حتى اتجهت الدولة نحو الأخذ بمسارات جديدة في تدخلها في النشاط الاقتصادي، فدخلت الدور التصحيحي وأوقفت العمل بالخطط الاقتصادية، وأستمر الوضع حتى حصول عملية التغيير في مسار الدولة في عام 2003 بأسقاط النظام (بتال واخرون ، 2015، ص42) .

تعرض الاقتصاد العراقي الى ثلاثة حروب وحصار اقتصادي أستمر لأكثر من 12عاماً، وهذه الأمور جميعها انعكست بشكل سلبي على مسار التوازنات النقدية والاقتصادية ومنها التضخم، وسعر الصرف وكان حصيلتها ديون خارجية كبيرة فرضت على العراق تقدر (150-200) مليار دولار، فضلا عن بنى اقتصادية ارتكازية منهارة (خليل ، 2012، ص7) .

كما ويعاني الاقتصاد العراقي من اختلال الهيكل التجاري، فبالرغم من الايجابيات التي حققتها سياسة تحرير التجارة الخارجية وخصوصا فيما يتعلق بإزالة التشوهات السعرية وزيادة القدرة التنافسية في الاقتصاد ومردوداتها على المستهلكين، إلاّ أن هذه السياسة لها آثارها السلبية على الاقتصاد العراقي، تتمثل بتخلف القطاع الانتاجي وعدم قدرته على إنتاج أبسط السلع.

المبحث الثاني (مستقبل الاقتصاد العراقي)

(3-1) الاهداف المستقبلية لواقع العراق الاقتصادي

1:تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:-

يشير مفهوم النمو الاقتصادي الى الزيادة الحاصلة في الدخل والناتج القومي الحقيقي خلال مدة زمنية معينة، في حين يشير مفهوم التنمية الاقتصادية عن عملية تتضمن عددا من التغيرات الجوهرية المؤسسات الاقتصادية والتكنولوجية والديموغرافية والاجتماعية والسياسية(وان هدف النمو الاقتصادي هو زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، والذي بدوره يعتبر مقياساً للتقدم الاقتصادي في مستوى معيشة المواطنين والذي يتحقق عن طريق توفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي والعمل الضروري لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها (الوادي ، 2015، ص57)

ويمكن القول ان للسياسة المالية تأثيراً ملموساً على النمو الاقتصادي، فاذا ما عرفنا ان السياسة المالية في الاقتصادات المتقدمة تهدف الى تحقيق التشغيل الكامل للطاقة الانتاجية، وفي البلدان النامية فانها تهدف في الحصول على الايرادات العامة لتمويل المشروعات المختلفة للتنمية الاقتصادية، سواء كانت استثمارات عامة ام مشاريع البنية الاساسية وهذا بدوره يؤدي الى زيادة التنمية، ويمكن ان يطرح سؤال هنا هو كيفية التوصل الى هذا الهدف بعيداً عن التضخم والكساد؛ فقد اكدت المدرسة الكلاسيكية على جانب العرض الكلي والذي ارتبط بالحاجة الى زيادة الانتاج والعرض، في حين ان المدرسة الكينزية كانت على خلاف ذلك فقد اكدت على جانب الطلب الكلي الذي ارتبط بالحاجة الى زيادة الطلب لمعالجة حالة الكساد، على افتراض زيادة الانتاج تؤدي الى زيادة العرض، ومن ثم زيادة الطلب الذي تولد عن زيادة الدخول التي احدثتها زيادة الانتاج وينبغي للسياسة المالية عن طريق ايراداتها ونفقاتها ان تحقق معدل مرتفع للنمو في الناتج المحلي من دون حدوث ارتفاع كبير في معدلات التضخم او حصول كساد في الاقتصاد ولا سيما ان هنالك علاقة بين الاستثمار والتنمية اذ ان رفع معدل التنمية يقتضي رفع معدل الاستثمار مع بقاء الاشياء الاخرى ثابتة (خلف ، 2008، ص344)

(3-2) تحقيق العدالة في توزيع الدخول:-

ان التفاوت الكبير في الدخول يؤدي الى حدوث مشكلات اجتماعية وسياسية قد تؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي وعلى ضوء هذا تهدف السياسة المالية لأزالة التفاوت وتوجيه الموارد نحو القنوات الانتاجية الفاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتجدر الاشارة الى ان نجاح السياسة المالية في تحقيق هذه الاهداف يعتمد على حجم الايرادات العامة التي تحققها السياسة المالية وحجم الانفاق العام (صالح ، 2014، ص214) .

لقد استند الكلاسيك في عدم عدالة توزيع الدخول الى مبررات اقتصادية عديدة، منطلقين من فرضياتهم ومنها ان الادخار، وهو يتحول مباشرة الى الاستثمار وبهذا يكون الاساس في تكوين رأس المال، وان الكميات المدخرة تساوي الكميات المستثمرة بفعل سعر الفائدة، الا ان التحليل الكينزي اثبت العكس من التحليل الكلاسيكي اذ رأى ان القانون النفسي(*) الذي جاء به (كينز) يشير الى ان الافراد يميلون الى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم ولكن بنسبة اقل، ومن ثم فان حجم الادخار يزيد بصورة مطلقة وبصورة نسبية (سلطان ، 2006، ص2014-2015) .

والسياسة المالية تهتم بالأهداف الملموسة للتراكم واستخدام الارصدة النقدية والاساليب والادوات لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق التوازن بين التيار السلعي والتيار النقدي بما يحقق التعادل والتوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي (حسون ، 2011، ص40) .

(3-3) تحقيق مستوى التشغيل الكامل:-

ان حدوث ازمة الكساد في الثلاثينيات من القرن الماضي القت بظلالها على اقتصادات البلدان ولذا فقد برزت مسألة التشغيل والاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية اذ تطلب تدخلاً مباشراً من حكومات البلدان لتحقيق هذا الهدف وذلك باستخدام السياسة المالية ولا سيما لمعالجة مشكلة البطالة عن طريق زيادة الانفاق الحكومي او تخفيض الضرائب أو كليهما؛ وهذا يعني زيادة الطلب الكلي الفعال الذي أكّدَهُ كينز في ذلك الوقت ومن ثَمَّ زيادة الطلب الكلي على العمالة ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي ويتحدد دور الحكومة هنا في التمويل التعويضي لسد النقص الحاصل في الطلب الخاص وزيادة الانفاق الاستثماري بصورة خاصة، كونه يؤدي الى رفع الدخل القومي وزيادة مستوى التشغيل (بدوي ، 2011، ص14-15) .

وتأخذ الحكومة دور فعال في تحديد مستوى الطلب الكلي سواء أكان هذا على نحو مباشر كما هو الحال في الانفاق الحكومي على السلع والخدمات أم على نحوٍ غير مباشر كما هو حال المدفوعات التحويلية المختلفة التي تقوم الحكومة بها ويأخذ الدور الحكومي صورة سلبية لكنها غير مباشرة عن طريق استخدام الضرائب للتأثير على حجم الدخل المتاح للقطاع الخاص، وللسياسة المالية دور ايجابي لتحقيق الاستقرار في مستوى التشغيل والدخل وذلك لقيامها بموازنة ومساندة الاستثمار الخاص والعمل على سد الثغرات التضخمية والانكماشية عن طريق قدرتها التأثيرية على مستويات التشغيل والاسعار والدخل القومي (الربيعي ، 2014، ص70) .

(3-4) تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية:-

يتضمن هذا الهدف توجيه الموارد نحو افضل الاستخدامات الاقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأكفأ صورة ممكنة وبعبارة اخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة (صباح ، 2003، ص19) ، التي يتم عن

طريقها تقسيم مجموع الموارد بين السلع الخاصة والعامة، واختيار تشكيلة من السلع العامة عبر نفس العملية ايضا، وتطمح السياسة المالية الى تخصيص الموارد في القطاعات الاقتصادية المختلفة على نحوٍ عملي او تقليص حالات انعدام التأثير الى اقل مستوى ممكن(فرد ، 2014، ص38) ، ويتعين على الحكومة ان توازن بين نشاط القطاع العام والخاص للوصول الى اقصى انتاج ممكن فكلما كانت المشروعات الخاصة اكفأ في الانتاج من المشروعات العامة توجب على الحكومة الحد من التدخل المباشر وان يقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الاعانات والضرائب اذا دعت الحاجة الى ذلك ويتحقق التوازن ما بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشأة الخاصة والنفقات الى اقصى حد ممكن، اي عندما يصل مجموع الدخل القومي الى حده الاقصى وبعبارة اخرى يتحقق هذا التوازن عندما تكون المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة متعادلة مع المنافع الحدية التي تقطعها الحكومة بتحصيل ايراداتها من الافراد (عبد الحميد، 2017، ص41-42) .

(3-5) اسباب نمو الاقتصاد العراقي

المقصود الأسباب المحلية لأي دولة، أما الخارجية فخارج نطاق المقال. ينمو الاقتصاد نتيجة تحسن كمي وتحسن نوعي في عوامل نموه. وتسمى عوامل نموه أيضا بعوامل الإنتاج. وهذه العوامل تختصر في أربعة: 1 – الأرض. 2 – اليد العاملة أو العمل. 3 – رأس المال. 4 – التنظيم. وطبعا العكس بالعكس. لا ينمو الاقتصاد إذا لم تتحسن عوامل الإنتاج. بل يمكن أن يتراجع وينخفض ويصغر الاقتصاد مع تدهور عوامل الإنتاج. العامل الإنتاجي الأول الأرض: وتدخل فيها خصائصها الجغرافية وما عليها وما فيها من موارد طبيعية. تحسين كمية ونوعية موارد الأراضي يعمل على تحسين النمو الاقتصادي، لكن وفرة كل مورد لها حدود، ولها تكلفة، وتزيد التكلفة مع زيادة الاستغلال، تبعا لقانون زيادة متوسط التكلفة مع التوسع. وعلى المستوى العالمي، هناك قلة نسبية في الأراضي المناسبة أكثر لمواجهة تزايد عدد السكان، ويلاحظ عالميا تزايد متوسطات أسعار الأراضي مع اتساع وزيادة سكان المدن. في علم الاقتصاد قانون تناقص العائد أو الغلة، وينطبق عادة على قطاع الزراعة أكثر من غيره. ماذا يقول هذا القانون؟ تنخفض "عادة" إنتاجية العامل عند استخدام كمية متزايدة من اليد العاملة على كمية ثابتة من الأرض "أو رأس المال المادي". يخفف من مشكلة انخفاض إنتاجية العامل إدخال إنفاق استثماري عائده فيما بعد. العامل الثالث رأس المال: يمكن التمييز بين:

1- رأس المال المنتج مباشرة ـ المنشآت والمباني "شاملا المباني السكنية" والمعدات،

2 – رأس المال الإنتاجي غير المباشر ـ البنية التحتية كالطرق.

المبحث الثالث (قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (بعض المتغيرات الاقتصادية) وبين الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2004-2022) مع التنبؤ بتلك المتغيرات)

(4-1) توصيف النموذج القياسي

سنبين في هذا المبحث اثر (أسعار النفط الخام العالمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإيرادات العامة ، النفقات العامة) على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2022) باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews12) ، ومن خلال الجدول رقم (1) ادناه يمكن توصيف متغيرات النموذج القياسي .

جدول (1) توصيف النموذج القياسي

اسم المتغير باللغة العربية	الرمز	نوع المتغير
الناتج المحلي الاجمالي	GPDC	تابع
أسعار النفط الخام العالمية	OPP	مستقل
الاستثمار الأجنبي المباشر	IFI	مستقل
الإيرادات العامة	PRE	مستقل
النفقات العامة	OEX	مستقل

(4-1-1) بيانات النموذج القياسي :-

يتكون النموذج القياسي من (76) مشاهدة، وهي عبارة عن البيانات الفصلية للسنوات (2004-2022) لكل من ((أسعار النفط الخام العالمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإيرادات العامة ، النفقات العامة) ، اذ ان مبالغ البيانات هي مقومة بالدينار العراقي، وتم الحصول على تلك البيانات العراقي للسنوات المذكورة من البنك المركزي العراقي، وكما موضحه في الجدول ادناه

السنة	أسعار النفط الخام	الاستثمار الأجنبي المباشر	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الناتج المحلي الاجمالي
2004	36.05	300	32982739	29,102,758	53,235,358.70
2005	50.64	515	40502890	21,803,157	73,533,598.60
2006	61.08	383	49055545	32,778,999	95,587,954.80
2007	69.08	971	54599451	31,308,188	111,455,813.40
2008	94.4	1855	80252182	47,522,700	157,026,061.60
2009	61.06	1598	55209353	42,053,620	130,643,200.40
2010	77.45	1396	70178223	50,662,201	162,064,565.50

217,327,107.40	609,255,535	108807392	2080	107.46	**2011**
254,225,490.70	757,886,237	119817224	3400	109.45	**2012**
273,587,529.20	787,433,145	113840076	5131	105.87	**2013**
266,420,384.50	905,473,921	105364301	4781	96.29	**2014**
194,680,971.80	609,508,176	66470252	3316	49.49	**2015**
196,924,141.70	561,346,752	54409270	3150	40.76	**2016**
255,722,375.50	590,332,699	77422173	6904	52.43	**2017**
251,064,479.90	67,052,900	106569834	5727	69.78	**2018**
277900000	87301000	107567000	3612	64.04	**2019**
198800000	72873500	63199700	3180	41.74	**2020**
301,200,000.00	102,849,700	109081500	3910	69.89	**2021**
383,100,000.00	116,959,600.00	161697400	3000	100.08	**2022**

المصدر :-

- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية للاعوام (2004-2022) .
- 1550https://asb.opec.org/ASB_Charts.html?chapter=

(4-2) قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (بعض المتغيرات الاقتصادية) وبين الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2004-2022) مع التنبؤ بتلك المتغيرات

(4-2-1) الاستقرارية

من خلال الجدول (2) نلاحظ ان المتغير المستقل (OPP) والذي يمثل أسعار النفط العالمية لسلة أوبك قد استقر عند الفرق الثاني وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (1%) .

جدول (2) استقررية المتغير المستقل (أسعار النفط)

Null Hypothesis: D(OPP,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-8.248272	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.527045	1% level	Test critical values:
	-2.903566	5% level	
	-2.589227	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

نلاحظ من خلال الجدول (3) ان المتغير المستقل (IFI) والذي يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر قد استقر عند الفرق الأول وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (1%) .

جدول (3) استقرارية المتغير (الاستثمار الأجنبي المباشر)

Null Hypothesis: D(IFI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

Prob.*	t-Statistic		
0.0364	-3.035707	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.525618	1% level	Test critical values:
	-2.902953	5% level	
	-2.588902	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

نلاحظ من خلال الجدول (4) ان المتغير المستقل (PRE) والذي يمثل الإيرادات العامة قد استقر عند الفرق الأول وعند عدم وجود قاطع ولا اتجاه عام وعند مستوى المعنوية (1%) .

جدول (4) استقرارية المتغير (الإيرادات العامة)

Null Hypothesis: D(PRE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

Prob.*	t-Statistic		
0.0176	-2.382616	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.597939	1% level	Test critical values:
	-1.945456	5% level	
	-1.613799	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

نلاحظ من خلال الجدول (5) ان المتغير المستقل (OEX) والذي يمثل النفقات العامة قد استقر عند الفرق الأول وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (1%) .

جدول (5) استقرارية المتغير (النفقات الحكومية)

Null Hypothesis: D(OEX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

Prob.*	t-Statistic		
0.0377	-3.020751	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.525618	1% level	Test critical values:
	-2.902953	5% level	
	-2.588902	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

نلاحظ من خلال الجدول (6) ان المتغير التابع (GDPC) والذي يمثل الناتج المحلي الاجمالي قد استقر عند الفرق الأول وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (1%) .

جدول (6) استقرارية المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)

Null Hypothesis: D(GDPC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

Prob.*	t-Statistic		
0.0390	-3.007279	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.525618	1% level	Test critical values:
	-2.902953	5% level	
	-2.588902	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

(4-2-2) عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى

من خلال الجدول (7) نلاحظ ان عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى هي مدتين زمنيتين استناداً لمعايير سوارتج (SC) واكايك (AIC) وهنان كوين (HQ) .

جدول (7)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDPC IFI OPP OEX PRE
Exogenous variables: C
Date: 04/01/24 Time: 23:13
Sample: 2004Q1 2022Q4
Included observations: 70

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
139.1305	139.2273	139.0667	1.71e+54	NA	-4862.336	0
123.4699	124.0508	123.0872	1.97e+47	1068.408	-4278.050	1
121.1894*	122.2544*	120.4877*	1.48e+46*	195.5120*	-4162.069	2
121.9793	123.5282	120.9585	2.44e+46	13.14531	-4153.549	3

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

(4-2-3) التكامل المشترك

نلاحظ من خلال الجدول (8) بعد وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج القياسي وفق اختاري الأثر (Trace) والقيمة العظمى (Maximum Eigenvalue) .

جدول (8)

Date: 04/01/24 Time: 23:14
Sample (adjusted): 2004Q4 2022Q1
Included observations: 70 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDPC IFI OPP OEX PRE
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.3281	69.81889	57.28518	0.293721	None
0.5600	47.85613	32.94304	0.209687	At most 1
0.6788	29.79707	16.47019	0.125298	At most 2
0.5661	15.49471	7.099129	0.083834	At most 3
0.3246	3.841465	0.970118	0.013763	At most 4

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

	0.05	Max-Eigen		Hypothesized

Prob.**	Critical Value Statistic		Eigenvalue	No. of CE(s)
0.4308	33.87687	24.34214	0.293721	None
0.6254	27.58434	16.47285	0.209687	At most 1
0.8014	21.13162	9.371062	0.125298	At most 2
0.5967	14.26460	6.129011	0.083834	At most 3
0.3246	3.841465	0.970118	0.013763	At most 4

(4-2-4) الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار استقرارية النموذج ككل

نلاحظ من خلال الشكل (1) بان جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة وهذا ما يدل على ان النموذج القياسي يحقق شرط الاستقرارية ككل .

شكل (1)

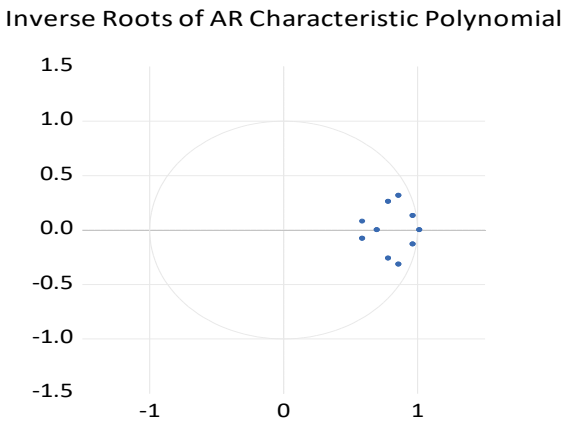

ب- اختبار الارتباط الذاتي

نلاحظ من خلال الجدول (9) والذي يمثل نتائج اختبار (LM) لفحص وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموجنا القياسي ، اذ ظهرت قيم (Prob) بمقدار (0.97، 1.00) وهي اكبر من (0.05) وهذا ما يدل على ان نموجنا القياسي لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي .

جدول (9)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 04/01/24 Time: 23:18
Sample: 2004Q1 2022Q4
Included observations: 71

						Null hypothesis: No serial correlation at lag h
Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.9720	(25, 191.0)	0.520800	0.9719	25	13.35385	1
1.0000	(25, 191.0)	0.152610	1.0000	25	4.005125	2

ث -اختبار عدم ثبات تجانس التباين

نلاحظ من خلال الجدول (10) والذي يمثل نتائج اختبار (عدم ثبات تجانس التباين) لفحص وجود هذه المشكلة في نموجنا القياسي ، اذ ظهرت قيمة (Prob) بمقدار (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا ما يدل على ان نموجنا القياسي لا يحتوي على مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

جدول (10)

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 04/01/24 Time: 23:19
Sample: 2004Q1 2022Q4
Included observations: 71

Joint test:

Prob.	df	Chi-sq
0.0000	300	513.0104

:

(4-2-5) اختبار سببية كرانجر

بما ان بعض متغيرات نموذجنا القياسي استقرت عند الفرق الأول والبعض الاخر استقر عند الفرق ، وبما انه لا توجد علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات نموذجنا القياسي ، ففي هذه الحالة سنختار نموذج سببية كرانجر من اجل قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر ، وأسعار النفط الخام العالمية، الإيرادات العامة ، النفقات العامة) وبين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير ممثل للنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2022) ، اذ نلاحظ من خلال الجدول (11) بان جميع المتغيرات المستقلة السابقة الذكر لم تؤثر على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) خلال مدة الدراسة وذلك لان قيم (Prob) ظهرت جميعها بمقدار اكبر من (0.05) وهي غير معنوية ، وهذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة السابقة الذكر هي غير مؤثرة على المتغيرات التابعة .

ويعود السبب لعدم تأثير المتغيرات (الاستثمار الأجنبي المباشر ، أسعار النفط الخام العالمي ، الإيرادات العامة ، النفقات العامة) على الناتج المحلي الإجمالي كأحد اهم المؤشرات في قياس النمو الاقتصادي للاقتصاد العراق خلال المدة (2004-2022) الى ما يلي :-

أ- ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة (90%) من مجموع ايراداته العامة .

ب- ان السياسة المالية العراقية تعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة (90%) في تغطية نفقاتها العامة .

ت- توجه السياسة المالية العراقية (80%) من الانفاق العام للانفاق التشغيلي ، بينما توجه (20%) للأنفاق الاستثماري ، وهذا الامر يعني ان الحصة الأكبر من نفقات الدولة تذهب لأمور استهلاكية (رواتب واجور ، سلع استهلاكية ،...الخ) فقط بينما يذهب القسم الأصغر للجانب الاستثماري (بناء البنا التحتية ، المصانع، الموانيء ، المطارات ، ...الخ) ، وهذا ما يعني ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي هي زيادة ظاهرية بسبب زيادة النفقات التشغيلية وليست زيادة حقيقية (زيادة في القطاعات الاقتصادية المنتجه والمكونة للناتج المحلي الإجمالي) ، وبالتالي فان جميع المتغيرات المستقلة السابقة الذكر لن تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بصورة صحيحة .

ث- نضيف الى ذلك الظروف الأمنية وعدم الاستقرار السياسي الذي رافق المدة (2004-2022) وهذا الامر حدى بالحكومات المتعاقبة الى زيادة الانفاق العام العسكري من اجل دعم الاستقرار الأمني والسياسي ، وبالتالي فان إيرادات الدولة ذهبت لامور استهلاكية غير منتجة ، وبالتالي لم تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي .

جدول (11)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/01/24 Time: 23:20
Sample: 2004Q1 2022Q4
Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.7807	0.24845	71	IFI does not Granger Cause GDPC
0.3407	1.09452		GDPC does not Granger Cause IFI
0.2317	1.49534	71	OPP does not Granger Cause GDPC
0.7934	0.23226		GDPC does not Granger Cause OPP
0.5198	0.66092	71	OEX does not Granger Cause GDPC
0.8926	0.11387		GDPC does not Granger Cause OEX
0.2442	1.44011	71	PRE does not Granger Cause GDPC
0.1176	2.21148		GDPC does not Granger Cause PRE

(4-2-6) التبؤ باستخدام دوال استجابة البضة

من خلال الاشكال (2، 3، 4، 5) والتي تم استخدام دوال استجابة البضة من اجل التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي لعشرة فصول قادمة أي المدة (2023، 2024، والفصلين الاول والثاني من سنة 2025) ، بان الناتج المحلي الاجمالي في الشكل (2) في سنة (2023) حافظ على استقراره

ومن ثم انخفض في السنوات (2024- 2025) بالرغم من ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر المستمر خلال هذه السنوات.

كما نلاحظ ايضاً من خلال الشكل (3) بان الناتج المحلي الإجمالي قد بقي على حالة خلال السنوات (2023، 2024) بينما انخفض بشكل بسيط خلال (2025) في حالة ارتفاع الإيرادات العامة .

وكذلك الحال في الشكل (4) نلاحظ انه في حالة ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات (2023، 2024، 2025) فان الناتج المحلي الإجمالي بقي ثابتاً خلال المدة (2023، والفصول الثلاث الأولى من سنة 2024) ومن ثم انخفاض في الفصل الأخير من سنة (2024) واستمر في الانخفاض .

اما من خلال الشكل (5) فنلاحظ بان الإيرادات العامة ارتفعت خلال المدة (2023، 2024، 2025) بينما الناتج المحلي الإجمالي بقي على حالة خلال تلك المدة .

شكل (2)

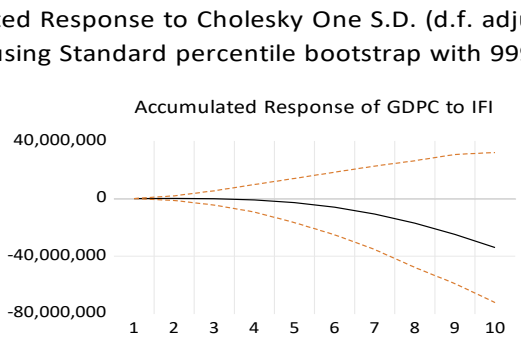

شكل (3)

Accumulated Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations
95% CI using Standard percentile bootstrap with 999 bootstrap reps

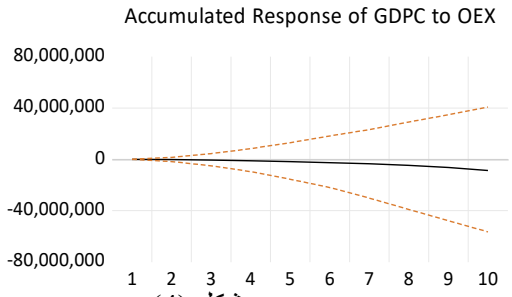

شكل (4)

Accumulated Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations
95% CI using Standard percentile bootstrap with 999 bootstrap reps

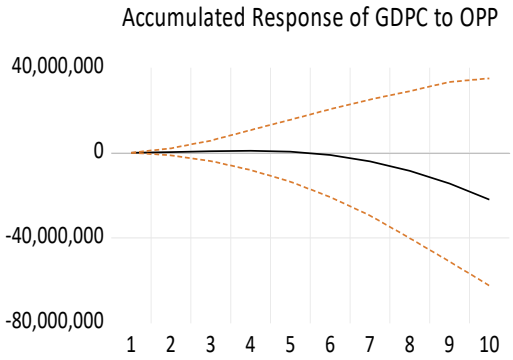

شكل (5)

Accumulated Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations
95% CI using Standard percentile bootstrap with 999 bootstrap reps

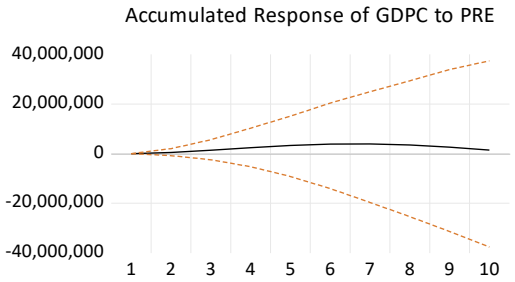

الاستنتاجات والتوصيات

(5-1) الاستنتاجات

1-بما ان بعض متغيرات نموذجنا القياسي استقرت عند الفرق الأول والبعض الاخر استقر عند الفرق ، وبما انه لا توجد علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات نموذجنا القياسي ، ففي هذه الحالة اخترنا نموذج سببية كرانجر من اجل قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر ، وأسعار النفط الخام العالمية، الإيرادات العامة ، النفقات العامة) وبين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير ممثل للنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2022) .

2-أظهرت نتائج نموذج سببية كرانجر بان جميع المتغيرات المستقلة السابقة الذكر لم تؤثر على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) خلال مدة الدراسة وذلك لان قيم (Prob) ظهرت جميعها بمقدار اكبر من (0.05) وهي غير معنوية ، وهذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة السابقة الذكر هي غير مؤثرة على المتغيرات التابعة .

3-ويعود السبب لعدم تأثير المتغيرات (الاستثمار الأجنبي المباشر ، أسعار النفط الخام العالمي ، الإيرادات العامة ، النفقات العامة) على الناتج المحلي الإجمالي كأحد اهم المؤشرات في قياس النمو الاقتصادي للاقتصاد العراق خلال المدة (2004-2022) الى ما يلي :-

أ- ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة (90%) من مجموع ايراداته العامة .

ب- ان السياسة المالية العراقية تعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة (90%) في تغطية نفقاتها العامة .

ت- توجه السياسة المالية العراقية (80%) من الانفاق العام للانفاق التشغيلي ، بينما توجه (20%) للأنفاق الاستثماري ، وهذا الامر يعني ان الحصة الأكبر من نفقات الدولة تذهب لأمور استهلاكية (رواتب واجور ، سلع استهلاكية ،...الخ) فقط بينما يذهب القسم الأصغر للجانب الاستثماري (بناء البنا التحتية ، المصانع، الموانيء ، المطارات ، ...الخ) ، وهذا ما يعني ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي هي زيادة ظاهرية بسبب زيادة النفقات التشغيلية وليست زيادة حقيقية (زيادة في القطاعات الاقتصادية المنتجه والمكونة للناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فان جميع المتغيرات المستقلة السابقة الذكر لن تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بصورة صحيحة .

ث- نضيف الى ذلك الظروف الأمنية وعدم الاستقرار السياسي الذي رافق المدة (2004-2022) وهذا الامر حدى بالحكومات المتعاقبة الى زيادة الانفاق العام العسكري من اجل دعم الاستقرار الأمني والسياسي ، وبالتالي فان إيرادات الدولة ذهبت لامور استهلاكية غير منتجة ، وبالتالي لم تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي .

4-تم استخدام دوال استجابة النبضة من اجل التنبؤ بالمتغيرات الاقصادي سابقة الذكر للمدة (2023، 2024، والفصلين الأول والثاني من عام 2025) .

5-من خلال ما ورد أعلاه تم اثبات فرضية البحث الأساسية والفرضيات الفرعية والتي تنص :- (ان استخدام النماذج الاحصائية الحديثة سيؤثر بشكل إيجابي في التغلب على التحديات التي يوجهها الاقتصاد العراقي، وتحسين مستويات المعيشة في العراق) .

وتنبثق من الفرضية أعلاه مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي :

أ- ان استخدام النماذج الاحصائية الحديثة سيؤدي الى فهم العوامل التي تؤثر على نمو الاقتصاد العراقي بشكل أفضل.

ب- ان استخدام النماذج الاحصائية الحديثة سيساعد على التنبؤ بتوجهات الاقتصاد العراقي المستقبلية.

ت- ان استخدام النماذج الاحصائية الحديثة سيؤدي الى تحديد أفضل السبل لتحسين الاقتصاد العراقي.

(5-2) التوصيات

1-اصلاح السياسة المالية العراقية من خلال تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية ، فضلاً عن توجيه النفقات العامة للأنفاق الاستثمار وتقليل الانفاق الجاري .

2-جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالذات في القطاع الزراعي والصناعي ، وبالتالي ضمان تطوير هذه القطاعات الاقتصادية في العراق وبالتالي سينعكس على حصول نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي .

3-ضرورة اعتماد المراكز البحثية في الجامعات العراقية على النماذج الإحصائية الحديثة من اجل تحديد مشاكل الاقتصاد العراقي والتنبؤ المستقبلي بالمخاطر المحتملة وبالتالي وضع الحلول المناسبة لها .

المصادر

1. Al-Haidari Ibrahim, 2003, The Patriarchal System and the Problem of Gender among Arabs, Beirut, Dar Al-Saqi, 1st ed., 2003.
2. Batal Ahmed Hussein and others, 2015, "The Dynamic Relationship between the Exchange Rate and Inflation in Iraq for the Period (1980-2010)", Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Special Issue, Second Scientific Conference.
3. Khalil Osama Ismail, 2012, Estimating the Impact of Some Fiscal Policy Variables on Poverty Rates for a Sample of Developing Countries, Unpublished Master's Thesis, University of Mosul, College of Administration and Economics.
4. Sultan Hussein Ali, 2006, The Role of Fiscal Policy in Reducing the Severity of Inequality in Income Distribution (An Applied Study in Jordan and Yemen), Unpublished Master's Thesis, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics.
5. Al-Rubaie Raja, The Role of Fiscal and Monetary Policy in Addressing the Problem of Stagflation.
6. Muhammad Sahar Qasim, 2011, "The Mechanisms Required for Iraq's Transition from a Planned Economy to a Market Economy", Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Department of Macroeconomics and Monetary Policy, published research, December 2011.
7. Fard Saeed Farahani, 2014, Economic Policies in Islam, First Edition, Beirut - Lebanon, Dar Al-Walaa for Printing, Publishing and Distribution.
8. Dhafer Hamid Hassoun, New Trends of Monetary Policy in Iraq and the Nature of Its Relationship with Fiscal Policy, Journal of the College of Heritage University, Issue Ten, 2011.

9. Mustafa Adnan Yassin, 2011, Sociology of Deviance in a Crisis-Stricken Society, 1st Edition, Al-Ithraa for Publishing and Distribution, Jordan.
10. Badawi Fariq Jiyad Matar, 2012, The Impact of Fiscal Policy and Monetary Variables in Iraq, Unpublished Master's Thesis, University of Kufa.
11. Khalaf Falih Hassan, 2008, Public Finance, First Edition, Amman - Jordan, Modern World of Books for Publishing and Distribution.
12. Kazem Kamel Alawi, 2011, Unemployment in Iraq, Reality, Effects, Generation Mechanisms and Treatment Methods, Published Research, University of Kufa, College of Administration and Economics, 2011.
13. Sabah Nizar Kazem, 2003, The Potential of Fiscal and Monetary Policies in Influencing Some Macroeconomic Variables, Unpublished PhD Thesis, University of Kufa, College of Administration and Economics.
14. Iraqi Strategic Report, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2008.
15. Second Iraqi Strategic Report, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2009.
16. Iraqi Strategic Report, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2011-2013.
17. Third: The Internet Mazen Marsoul Mohammed, The Floating Society, an article published on the Internet on the electronic page of Al-Nabaa Magazine, www.Annabaa.org